ـ(401)ـ وشؤونهم ومنهم الحكم لأن الدين المسيحي كما هو واقعه وكما هي حقيقته دين أخلاق وعبادة فقط، لا دين نظام وتشريع شامل لشؤون الحياة كلها، فليس فيه من أنظمة للحكم ولا للاقتصاد ولا للسياسة والاجتماع... الخ كالإسلام، وليس فيه دولة تطبق تعاليم المسيحية وترعى شؤون الناس في الحياة حسب هذا الدين، ولكنهم ليس من حق رجال الثورة منع رجال الدين من رعاية شؤونهم وشؤون الناس، وإبعادهم عن الاشتغال بالسياسة والمشاركة في الحكم وما لـه من صلة بالدولة، لا، من حق كل إنسان رعاية شؤونه بنفسه. هذا من الناحية النظرية البحتة المقررة التي يحاولون إشاعتها بين المسلمين وفي ديارهم لإبعادهم عن الإسلام بتجزئته وفصله عن الدولة ولكن هذه الناحية لم تكن عملية ومخالفة لفطرة الإنسان وغير منسجمة مع حياته فقد خرج عليها الأسقف مكاريوس رئيسا لقبرص. أما الإسلام فليس فيه رجال دين ولا رجال دنيا فكل مسلم هو رجل من رجال الإسلام ومن يعتقد بالإسلام يسمى مسلما والمسلمون جميعا أمام دين الإسلام سواء. وليس في الإسلام سلطة دينية ولا سلطة زمنية منفصلة عن الدين بل السلطة واحدة تقوم على أساس الإسلام وتطبق الإسلام وحده لأن الإسلام دين والدولة جزء منه والسياسة وهي رعاية شؤون الناس حكم شرعي من أحكامه، ولان الإسلام عقيدة ونظام أما كونه عقيدة فلأن أساسه يقوم على الإيمان با وملائكته ورسله واليوم الآخر، والقضاء والقدر، وتلك هي عقيدة، وقد انبثقت عن هذه العقيدة أنظمة الإسلام في الحكم والسياسة والاقتصاد والاجتماع والعقوبات والبينات والمعاملات... الخ، وهذه الأنظمة أحكام شرعية استنبطها المجتهدون من الأدلة التفصيلية من الكتاب والسنة وما استند عليهما وارشد إليهما.